المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية

تقرير المغاربية في موضوع: " مكافحة الفساد ورهان الديمقراطية في البلدان المغاربية "

أكتوبر 2022

ينظم المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية وبشراكة مع كل من مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية بالمغرب و كلية الحقوق بجامعة و كلية الآداب والعلوم بنغازي ليبيا و وبتعاون مع كلية العلوم القانونية والاقتصادية الإنسانية ومؤسسة هانس زايدل الألمانية ندوة مغاربية في موضوع: **" مكافحة الفساد ورهان الديمقراطية في البلدان المغاربية** يومي 22 و 23 أكتوبر 2022، بمقر كلية العلوم القانونية والاقتصادية .

وقد شارك في هذه الندوة مجموعة من الأساتذة الباحثين المنتميين إلى جامعة نواكشوط العصرية وبعض طلبة الدكتوراه وماستر و ليصانص من الكلية .

الجلسة الافتتاحية

اليوم الأول من الندوة (22 أكتوبر 2021)

ترأس الجلسة الافتتاحية الدكتور عبد الفتاح ولد باباه نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية. خلال هذه الجلسة رحب الرئيس بالحضور الكريم والمشاركين كما تطرق لأهمية الشراكة العلمية لتطوير البحث العلمي بالكلية وأن هذه الندوات تذكره بالنشاط العلمي في التسعينيات بالكلية وأكد استعداد الكلية لدعم الأنشطة العلمية .

وأفسح المجال للسيد : الدكتور محمد الداه عبد القادر رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاجتماعية، الذي عبر سعادته بتناول الكلمة في الجلسة الافتتاحية لأعمال الندوة المغاربية التي تنظمها كلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية بتعاون مع المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية و بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل الألمانية ، وتعاون مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية . وتطرق الى أن هذه التظاهرة تعد لقاءا آخر يكرس انفتاح الجامعة على محيطها ،و وشكر عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية على احتضان الكلية الأنشطة العلمية للمركز وتفعيل اتفاقية الشراكة الموقعه ما بين المركز والكلية ، والشكر موصول إلى مؤسسة هانس زايدل الألمانية على دعمها ومساهمتها لأنشطة المركز. وبعد إعلان نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية عن افتتاح الندوة . ترأس الجلسة الأولى الدكتور محمد سعيد ولد أحمدو ، أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية

الذي أحال الكلمة للمتدخل الأول بمداخلة حول موضوع: النصوص الوقائية لمحاربة الفساد بموريتانيا للدكتور محمد الداه عبد القادر رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاجتماعية؛والذي تحدث عن تتعدد مخاطر الفساد وتبرز على أكثر من صعيد وتطال مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فـالفساد الإداري والمالي يعني استخدام الموظف السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة . ويأخذ صورا عديدة، كالمتاجرة بالوظيفة، و استغلال النفوذ الوظيفي، والوساطة، والمحسوبية، والرشوة، و الاختلاس، وهدر المال العام واستخدامه في منافع شخصية، وتجارة السلاح، وأعمال البناء وغير ذلك من الصور الشائنة. فنهب المال العام والرشوة المتفشية كلها مسلكيات لها انعكاسات سلبية على المجتمع.

خصوصا في بلد كموريتانيا يعاني عقبة مزدوجة تتمثل في غياب تقاليد إدارية نظرا لحداثة الدولة الوطنية، كما تعاني أيضا من تدني مستوى التنمية الإدارية والحكم الرشيد وهو المناخ الملائم لنمو مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري.

وقد وضع المشرع الموريتاني صنفين من النصوص لمحاربة آفة الفساد منها ما هو رادع كقانون محاربة الفساد والقانون الجنائي . ومنها ما هو وقائي وهي :

1- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة

وقد تطرقت لمكافحة الرشوة في ثلاث نقاط أساسية :

أ - واقع وأسباب انتشار الرشوة بموريتانيا: لا تزال الرشوة حاضرة بقوة ومن بين العوامل التي ساعدت على تضافرها تدهور أخلاقيات المهنة وغياب العقاب والرقابة بشكل مؤثر واختلال النظام القضائي وتدني الرواتب في القطاع العام وعدم تطبيق القوانين ونقص الإرادة السياسية.

ب - انعكاساتها :نظرا لطابعها الخبيث تزدهر الرشوة في ظل اختلال الدولة ، وتسيء إلى جودة الخدمات والى انتشار التملص الضريبي بشقيه :التهرب والغش كما تعيق التنافس الحر والاستثمارات وتقوض مسار التنمية وتؤثر سلبا على مستوى معيشة السكان .إضافة إلى هذه الأضرار الاقتصادية توجد تأثيرات اجتماعية وسياسية لا تقل إساءة و تتعلق بفقدان شرعية الدولة وانتشار جو من التهاون بالقانون وإبطال أي محاولة لقيام نظام فعال للحكامة الرشيدة كما يترتب عليها ضعف التماسك الاجتماعي والخلط بين المال العام والمال الخاص وهو ما يضر بانجاز مهام الدولة.

ج - النتائج : لم تعط مكافحة الرشوة لحد الآن بموريتانيا سوى نتائج قليلة إذ لا تزال هناك عوائق هامة يتعين التغلب عليها وقد تأثر بذلك كل من النظام القضائي والوظيفة العمومية وسلوك الفاعلين الاقتصاديين ومن هنا يجب أن تعبأ جهود السلطات العمومية والمجتمع المدني.

وبناءا التشخيص السابق ومن اجل إيجاد حلول لواقع الفساد المستشري بالبلاد حسب البعض بادر المشرع الموريتاني بوضع ترسانة قانونية مرتبطة بمكافحة جوانب الفساد .

2 ـ قانون الشفافية المالية للحياة العمومية قانون رقم 054- 2007 الصادر بتاريخ 18 سبتمبر 2007 المتعلق بالشفافية المالية للحياة العمومية.

نصت المادة الثانية من القانون 054- 2007 المتعلق بالشفافية المالية للحياة العمومية.

3 ـ القانون الصفقات العمومية القانون رقم 2010-044الصادر بتاريخ 22يوليو2010 يتضمن مدونة الصفقات العمومية. وخلص الباحث الى أنه إذا كانت الرشوة منتشرة في موريتانيا فلا يعني ذلك أنها قدرا محتوما ذلك أن الحد منها أمر ضروري للوئام الاجتماعي ومصداقية المؤسسات واستمرار النظام الديمقراطي.

فالحل بالنسبة للباحث في رد الاعتبار للنصوص القانونية بموريتانيا والتي لا تخضع للدراسة اللازمة قبل تطبيقها بل غالبا ما يتم استنساخها من قوانين أخرى والنتيجة أن

القانون بموريتانيا أصبح كالعذر (Prétexte)وليس نصا (Texte) يجب احترامه في الشكل

والمضمون .

المحاضرة الثانية تطرق فيها الدكتور محمد الملقب الداه ولد الشيخ في بداية مداخلته والتي بعنوان : **قراءة في قانون الفساد الموريتاني**، أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية/ باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إلى أن الفساد يعتبر إحدى الظواهر التي عرفتها المجتمعات الإنسانية وكذا الأنظمة السياسية على اختلاف دساتيرها، والقوانين والأعراف التي تحتكم إليها في تسيير شؤون الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالنسبة لبلد كموريتانيا يعاني من عقبة مزدوجة تتمثل في غياب تقاليد إدارية نظرا لحداثة الدولة الوطنية، وتعاني من جهة أخرى من تدني مستوى التنمية الإدارية والحكم الرشيد فهذا الوضع يشكل مناخا ملائما لنمو مختلف مظاهر الفساد المالي والإداري.

وقد ظل الاهتمام بمكافحة الفساد غائبا في موريتانيا حتى السنوات الأخيرة، وظل الفساد منتشرا وخاصة في فترات الحكم العسكري، ولم تبدأ إرهاصات الحديث عن مكافحته إلا مؤخرا.

وستحاول هذه الدراسة مقاربة الموضوع من خلال قراءة في هذا القانون الذي يعد الأول من نوعه في موريتانيا من خلال الوقوف على كيفية معالجة المشرع الموريتاني لظاهرة الفساد التي تعد من أكبر عوائق التنمية.

المحاضرة الثالثة بعنوان: **دور البرلمان الموريتاني في محاربة الفساد،** للدكتور محمد المختار ولد بلاتي/ أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية/ باحث بالمركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ذهب إلى أن البرلمان يعد حجر الزاوية في النظام السياسي الموريتانية. إذ أنه من الناحية التاريخية، مثلت الانتخابات البرلمانية منذ 1946 البداية الأولى للتنافس الديمقراطي في موريتانيا، وبداية انفتاحها على "الحياة السياسية الحديثة" ومن ناحية تكوين السلطة السياسية، شكل البرلمان في موريتانيا المؤسسة المركزية التي انبثقت عنها أهم السلطات، مما جعله بمثابة المؤسسة التاريخية الأهم في البلاد، والتي يمكن اعتبارها أساس المؤسساتية والرقابة المالية، والانفتاح على الحداثة السياسية.

وقد أسند المشرع الدستوري الموريتاني للبرلمان بالإضافة إلى وظيفته التشريعية وظيفة رقابية على عمل الحكومة، تمكنه من الرقابة على الأموال العمومية ومحاربة الفساد. في أول دستور عرفته موريتانيا في 22 مارس 1959، برز البرلمان كأهم مؤسسة دستورية على الإطلاق، ليكون نواة السلطة الآخذة في التشكل. لقد كان البرلمان منذ بداية تشكل الدولة الموريتانية، يمارس الوظيفة التشريعية، ولكنه مع ذلك، يمارس سلطات واسعة تجاه الحكومة ‘ومراقبة تنفيذ للميزانية العامة للدولة.

وحسب الباحث فإنّ سلطة البرلمان في محاربة الفساد والقيام بالرقابة المالية، تجد أساسها في أنّ السلطة التشريعية التي تمارس السيادة باسم الشعب، يجب أن تراقب تسيير وإدارة شؤون الدولة للحفاظ على سيرها في الاتجاه الأكثر تجاوبا مع تطلعات المجموعة الوطنية‘ في هذا السياق، سمحت المنظومة القانونية الموريتانية للبرلمان بالرقابة المالية على

نشاط الحكومة لمنع عمليات الفساد، ولا تجد هذه الرقابة أساسها في الدستور فحسب ولكنها مقررة التشريعات.

وستتم دراستنا لهذا الموضوع من خلال محورين أساسيين، يتعلق أو لهما بأساس سلطة البرلمان في محاربة الفساد والذي سندرس من خلاله الأساس الدستوري والقانوني لهذه الرقابة. قبل التطرق لوسائل البرلمان لمحاربة الفساد والتي لا حظنا أنها تنقسم إلى وسائل مرنة تسمح للبرلمان برقابة التسيير العمومي والاستفسار بشأنه، وبين وسائل حاسمة يمكن للبرلمان اللجوء إليها للتحقيق في قضايا الفساد، وحتى وضع حد للحكومات الفاسدة.

المداخلة الرابعة: بعنوان **التحول الديمقراطي والممارسة البرلمانية في موريتانيا** للدكتور

الحسين محمد جنجين ، باحث بالمركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

وقد عالج الدكتور في هذه المداخلة حالة التحول الديمقراطي والممارسة البرلمانية التي عاشتها موريتانيا في ضوء الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم البلاد. حيث عرفت البلاد الموريتانية تجارب حكم مختلفة عبر حقب سياسية اختلفت ظروفها وسياقاتها وتعددت آليات انتقال السلطة فيها بين الأحكام العسكرية والمدنية، **وشهدت أنظمة حكمها المتعددة ثلاثة دساتير هامة** صدر الأول منها في **22 مارس 1959** إلا أنه لم يستمر طويلا لكونه وضع في فترة الاستقلال المحلي الذي عرفته موريتانيا خلال الفترة ما بين: 1958– 1960، حيث أنه ما إن حصلت الدولة الموريتانية على استقلالها في 28 نوفمبر 1960، حتى بادرت الحكومة إلى محاولة وضع دستور جديد يستجيب لواقع الدولة الجديدة ويتلاءم ومؤسسات الاستقلال وذلك ما تم فعلاً بصدور **دستور 20 مايو 1961**، وكان الدستور الثالث هو **دستور 20 يوليو 1991**. وبين الدستور الثاني والثالث عرفت البلاد الموريتانية ستة مواثيق دستورية ميزت الحكم العسكري في الفترة ما بين: 1978 و1991.

لقد تميز الدستور الأول للبلاد بكونه أسس لنظام برلماني ينحو نحو التجربة الفرنسية في ظل دستور 1946، وكانت ميزة الدستور الثاني أنه أقام نظام شبه رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة ازدادت توسعا بعد تعديل 1965 الذي كرس نظام الحزب الواحد، أما الدستور الثالث وهو دستور 20 يوليو 1991 فكانت ميزته أنه فتح مساحة الحريات العامة التي تضمنها مع الاحتفاظ بالطابع الشبه الرئاسي، يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة. وقد أسس هذا الدستور لعملية الانتقال الديمقراطي التي انطلقت في موريتانيا مع مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين -على غرار العديد من الدول الإفريقية- ووضع القواعد الضرورية لإقامة ديمقراطية تعددية، سمحت بتأسيس الأحزاب السياسية وإتاحة المجال للحريات الصحفية وإنشاء الكثير من منظمات المجتمع المدني.

كما أن التجربة البرلمانية الموريتانية بدورها واكبت التحولات الديمقراطية التي عرفتها الجمهورية الإسلامية الموريتانية؛ فرُغم كل التحولات التي عرفها ويعرفها مبدأ الفصل بين السلطات تبقى مؤسسة البرلمان ركنا ركينا وفاعلا جوهريا في أي نظام سياسي يتشبث بالقيم الديمقراطية، إذ أنه بدون وجود هذه المؤسسة وبشكل فاعل داخل أي نظام سياسي فإن حظه من الديمقراطية يبقى شبه معدوم، وذلك لما يتركه ضعف وانعدام فعالية هذه المؤسسة من آثار وتبعات سلبية جد خطيرة أبرزها خطر تجميع السلطات والصلاحيات في كفة سلطة واحدة.

وقد أجمع المتدخلون في مداخلاتهم على أهمية الندوة والسياق الذي تنعقد فيه خصوصا في ظل انتشار الفساد في البلدلن المغاربية .

اليوم الثاني من الندوة (23 أكتوبر 2021)

في اليوم الثاني من الندوة المغاربية في موضوع: مكافحة الفساد ورهان الديمقراطية في البلدان المغاربية وكانت الجلسة الأولى برئاسة الأستاذ محمد الداه عبد القادر ، رئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية و الدكتور النان ولد المامي ، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية . وشمل هذا اليوم ثلاث مداخلات وهي كالتالي :

المداخلة الأولى : كانت تحت عنوان : " المجتمع المدني بين القانون والدولة وفرص التحول الديمقراطي بليبيا"

قدمتا أ.د. سلوى فوزي الدغيلي،عميد كلية القانون - جامعة بنغازي ـ ليبيا.

وتطرقت في مداخلتها .....

المداخلة الثانية:

كانت تحت عنوان: " الديمقراطية ومكافحة الفساد في تونس " قدمتا الدكتورة آية عباس أستاذة جامعية بجامعة تونس قرطاج، وتطرقت الدكتورة

المداخلة الثالثة :

كانت تحت بعنوان : " الرشوة كمظهر من مظاهر الفساد الإداري :ذلك المحرم قانونا المباح عملا "

وتطرق الباحث

المقرر:

الأستاذ : محمد الداه عبد القادر

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاجتماعية .